



با عمال العالم اتحدوا
Workers of the world, unite!
فوعلي كل العولم التماحدو

لا للدولتين، ولا للدولة الواحدة - نعم لسلطة العمال!

الحقوق) من أراضي السلطة بهدف خفض الأجور في عدد من القطاعات الاقتصادية على الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة الحكم الإسرائيلي. إن هذا الوضع القائم على استغلال وهمي، من جهة، وسلطة كولونيالية عنيفة (لكن غير مباشرة)، من الجهة الأخرى، يشبه إلى حد بعيد الحال في ما كان يُعرف بدول "البانتوستانات" بجنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري سيء الصيت.

لم تنقُض إلا بضع سنين ليدرك العمال العرب في كافة أرجاء فلسطين أن اتفاقيات أوسلو لا تقدّم لهم شيئاً سوى القمع والإجحاف، فانتفضوا في تشرين الأول 2000 في كل المناطق الواقعة على غرب الأردن في محاولة لوضع حد للأبرتهايد الاستغلالي. جاء رد الأسياد الإسرائيليين وحشياً، فقتلوا 14 عاملاً عربياً داخل الخط الأخضر، وعدداً أكبر بكثير في أراضي 1967. منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا تجري حرب قومية على كامل تراب فلسطين، فيقوم أصحاب السلطة الإسرائيليون بالفتك بأي محاولة للمقاومة، فيما لا تمنع البرجوازية الفلسطينية الكبيرة، الممتلئة بحركة فتح، في قبول أي صفقة مع السلطة الإسرائيلية-الصهيونية، وفي الوقت نفسه، يحارب فصائل البرجوازية الفلسطينية الساندة في حركة حماس لتحقيق صفقة أكثر سمناً مع المحتل الكولونيالي.

علاوة على ذلك، يتجاهل حل الدولتين في معظم الحالات ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعوا من بيوتهم في حربي 1948 و-1967. وفي هذا السياق، فإن جل ما تقبله البرجوازية هو نقلهم من مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة إلى مخيمات للاجئين في أراضي الدولة الفلسطينية حيث يكون بالإمكان استغلالهم كقوة عمل رخيصة.

فخ الدولة ثنائية القومية

على خلفية الإخفاق الذريع لـ"حل" الدولتين، الذي لم يأت إلا بالمعاناة والقمع للسواد الأعظم من العمال في فلسطين (العرب واليهود على حد سواء)، يبحث بعض الأسياد الإسرائيليين والعرب عن حلول بديلة للصراع، ولا سيما عبر الدولة ثنائية القومية. حتى وقت غير بعيد لم يطرح أحد تقريبا فكرة هذا الحل سوى اليسار "الراديكالي" اليهودي وبعض أوساط البرجوازية العربية، لكنها أصبحت اليوم تلقى شعبية أكبر وسط شرائح متزايدة، بل حتى بين بعض أوساط اليمين الصهيوني.

صحيح أن الدولة ثنائية القومية كيان سياسي واحد لا حدود داخلية فيه، إلا أنه عبارة عن دولة تتمثل كل قومية فيها من خلال مؤسسات خاصة بها وتتمتع بمكانة قانونية خاصة بها (يقول أحد الاقتراحات مثلاً بإقامة برلمان تُخصّص بعض مقاعده لليهود والأخرى للعرب)، وتمنح المواطنة الكاملة لكافة المقيمين بين الأردن والبحر. هنا نجد أن بعض الأوساط البرجوازية الفلسطينية - كالتجمع الوطني الديمقراطي مثلاً - يطرح هذا الحل أملاً في صفقة مربحة أكثر مع رأس المال الصهيوني، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على الفصل القومي بين العمال. يستميل هذا الحل العنصريين الصهيونيين أيضاً، الذين تشكل "المشكلة

تمارس الدول الإمبريالية العظمى وخدامها في الشرق الأوسط سياسة القمع ضد العمال من كافة القوميات الذين يعيشون في عموم أرض فلسطين - من النهر حتى البحر - ولا سيما العرب الفلسطينيين منهم (وعلى الأخص، أولئك الذين يعيشون في الأراضي التي احتلتها دولة إسرائيل في العام 1967). ففي الوقت الذي يتعامل الحكم الإسرائيلي الكولونيالي مع العامل الفلسطيني في كافة أرجاء فلسطين بوسائل الإرهاب الوحشية، يغسل دماغ العامل اليهودي بقومية "صهيونية" متطرفة وبعنصرية ملوثة مانحاً إياه بعض الفئات من مائدة الثروة، في محاولة منه لكسبه ككثيفة مدفع زهيدة الثمن في حروبه الإمبريالية في الشرق الأوسط خدمة لآسياده الأمريكان.

تحول حرب التطرف القومي المتواصلة، والقمع، والأبرتهايد، والعنصرية الصارخة حياة العمال في فلسطين - العرب واليهود على حد سواء - إلى جحيم على وجه الأرض. لقد بلغ الصراع القومي المحتدم منذ عشرات السنين حداً صعباً وعاقر إلى درجة أن المتسلطين البرجوازيين، الذين يتحملون أزر هذا الصراع، أصبحوا يتظاهرون بالتفتيش عن مخرج له. سوف نستعرض في ورقتنا هذه مختلف "الحلول" التي طرحتها الأطراف المختلفة، سواء البرجوازية أو "اليسارية"، للصراع في فلسطين، وسوف نكشف عجز تلك الحلول عن تحسين حياة العمال في فلسطين. ومن ثمة، سوف نطرح حلنا نحن: ثورة العمال الشيوعية في كل المنطقة، ثورة تقيم سلطة شيوعية بيد طبقة العمال، وتضع حداً للتطرف القومي والعنصرية والأبرتهايد والقمع.

فشل الدولتين

إن الحل الذي يتفق عليه معظم أصحاب رأس المال الإسرائيليين ومعظم الإمبرياليين وعدد كبير من الأسياد الفلسطينيين، إلى جانب عدد كبير من العمال من كلا الشعبين - هو حل الدولتين. يقضي هذا الحل بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين - يهودية وعربية، يحقق كل شعب منهما تقرير مصيره و"سيادته" في إحداهما. يُذكر أن هذا الحل كان أساس خطة التقسيم من العام 1947 واتفاقيات أوسلو من العام 1993 وما تلاها من خطط للحل. أما سبب ميل أرباب العمل إلى هذا الحل فيعود إلى كونه يضع فاصلاً جغرافياً (عبر الحدود والأسياج) بين العمال، في محاولة لوضع العراقيل أمام وحدتنا، نحن العمال، في النضال ضد المتسلطين.

زد على ذلك، لم تكن السلطة الفلسطينية التي أنشئت في أعقاب اتفاقيات أوسلو سوى متعهد ثانوي للكولونيالية الإسرائيلية استخدم الشرطة الفلسطينية ذراعاً لقمع العامل العربي في أراضي السلطة. لقد وظف عدد كبير من الشركات الأوروبية والأمريكية أموالاً طائلة في المصانع العاملة في حدود السلطة الفلسطينية وفي محيطها (في المنطقة الصناعية إيزر مثلاً) لاستغلال العمال العرب المعوزين، الذين اضطروا للعمل بأجور متردية وبظروف فظيعة. علاوة على ذلك، أمل أرباب العمل الإسرائيليين أن يستغلوا القوة العاملة العربية الرخيصة (ومعدومة

الديمغرافية" كابوسا مرعبا لهم وهم يريدون الحفاظ على السيطرة الصهيونية حتى ولو من خلال تسلط الأقلية على الغالبية، لا سيما إذا تحققت عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم.

الدولة ثنائية القومية ليست إلا فصلا عنصريا على أساس قانوني بين العمال اليهود والعرب، أما البرلمان المشترك (أو البرلمانان، وفقا لما ترتبه بعض الأفكار) في واقع الأمر فليس سوى حجاب للتستر على سلطة رأس المال العربي واليهودي على حد سواء. يضع الفصل القانوني بين المواطنين الحواجز بين العمال ويعيق اتحادهم لمواجهة المتسلطين (وهو الأمر الذي يثير أكبر الرعب في نفوس أصحاب رؤوس الأموال). لا يخدم حل الدولة ثنائية القومية، شأنه في ذلك شأن كافة الحلول القومية، إلا الرأسماليين والمتسلطين، وهو يقيم، في نهاية المطاف، كل العمال في فلسطين.

حل الدولة ثنائية القومية لا يأخذ عادة بعين الاعتبار ضائقة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيش مليون منهم في فقر مزر بمخيمات للاجئين في فلسطين والدول المجاورة لها. حتى ولو تحقق للاجئين حق العودة إلى الدولة ثنائية القومية، سوف يجد هؤلاء أنفسهم يعيشون فقرا مشابها له في مخيمات اللاجئين السابقة، فيما ليس للرأسماليين من كلا الشعبين أي مصلحة في تحسين حياتهم (لا سيما إزاء عجز اللاجئين عن شراء الخدمات والبضائع والسكن اللائق). زد على ذلك، لا يبغي الداعمون لحل الدولة ثنائية القومية للاجئين سوى دور سلبي لا غير.

يشكل لبنان نموذجا بانئا لفشل الطريق ثنائية القومية. فقد أقيم نظام الحكم اللبناني منذ 1943 على أساس تعدد القوميات، فخصص لكل قومية أو دين مقاعد خاصة في البرلمان وفي سائر مؤسسات الحكم. لقد أنشأ هذا الحكم وصان نظاما قوميا أدى إلى اندلاع حرب أهلية ملطخة بالدماء بين عامي 1975 و-1990، حرب أسفرت عن مقتل ما بين 130,000 و-250,000 مدني وجرح ما يزيد عن مليون شخص. فالقومية المتطرفة لا تجلب للعمال سوى القتل والدمار وشق الصوف.

الدولة الدينية – عدوة للعمال

لا تخلو الساحة لدى الطرفين - اليهودي والعربي - من أصحاب رؤوس الأموال المعنيين في إقامة دولة دينية واحدة من الأردن حتى البحر. فالصهيونية اليمينية المتطرفة تساند فكرة إقامة دولة يهودية دينية واحدة على كل "أرض إسرائيل الكاملة" (بل ومن النيل إلى الفرات في بعض الحالات) بعد طرد أو قتل العرب وقمع العامل اليهودي بعنف. أما الحركة الإسلامية وحماها وحزب الله فتسعى إلى إنشاء دولة إسلامية واحدة على كامل فلسطين يتحول العامل اليهود فيها إلى مواطن من الدرجة الثانية.

يتلخص الأمر في كلا الحالتين بسلطة تقمع بعنف ووحشية العمال من كافة الأديان والقوميات خدمة لأصحاب رؤوس الأموال. تشكل إيران وأفغانستان نموذجين سافرين للدولة الدينية التي تزج بقاءة العمال في السجون أو تعمدهم، وتقمع المرأة بقسوة، وتذك الكنائس الدينية فيها الاضرابات بقوة السلاح. فالدولة الدينية ليست إلا سلطة معادية للعمال تعتمد الفصل بين العامل وأخيه العامل على أساس من الدين والجنس.

فتح دولة جميع مواطنيها

تدعم بعض أطراف البرجوازية العربية في فلسطين، وعناصر يسارية راديكالية من كلا الشعبين حل الدولة الواحدة العلمانية والديمقراطية لـ "جميع مواطنيها".

يتمتع كافة المواطنين في مثل هذه الدولة بالمساواة القانونية دون علاقة بأصولهم الطائفية، ويتم الاقتراع للبرلمان على أساس مبدأ "الفرد الواحد = صوتا واحدا". ويجري فيها فصل الدين عن الدولة، وتحمي القوانين الغالبية من الأقلية وتحمي الأقلية من الغالبية.

يظن المرء للوهلة الأولى أن الحل المقترح ديمقراطي وخال من التطرف القومي، وأن بوسعه تحطيم الجدران التي تفصل بين العمال ووضع حد للصراع القومي. لكن، لا بد لنا أن نتساءل: هل يمكن إقامة دولة لـ "جميع مواطنيها" في مجتمع طبقي الطابع؟ ففي نهاية المطاف، لن يشغل سدة الحكم في كل زمن ما سوى طبقة واحدة: فإما أن يقوم أرباب العمل بالاستحواذ على السلطة، أو أن تكون هذه في يد العمال. ليس صدفة أن معظم المساندين لدولة جميع مواطنيها يتكلمون عن دولة ليبرالية رأسمالية، أي بكلمات أخرى - دولة جميع مستغليها، يتحد أصحاب رؤوس المال اليهود والعرب فيها لاستغلال جميع العمال العرب واليهود بين النهر والبحر. على غرار حل الدولتين، لا نجد هنا أيضا علاجا حقيقيا لمعاناة اللاجئين، إذ لا مصلحة بتاتا للرأسماليين في تحسين مستوى حياة اللاجئين المعوزين، بل هم يرون مصلحتهم في استغلالهم كقوة عمل رخيصة.

الحل الحقيقي - العمال إلى الحكم!

الطبقة العاملة ليست بحاجة إلى حدود أو قوميات أو دول قومية. فما على الطبقة العاملة إلا الاتحاد للتصدي للعدو المشترك - أرباب العمل بمختلف أشكالهم - وللنضال في صف واحد من أجل ثورة شيوعية تقيم سلطة الطبقة العاملة (دكتاتورية البروليتاريا) التي ترفع مصالح جميع العمال في فلسطين ومحيطها - العرب واليهود على حد سواء - لا مصالح الأسياد، فتسد الطريق على عودة أرباب العمل إلى الحكم، وتقضي قضاء تاما وإلى الأبد على العنصرية والتطرف القومي وتقيم مستقبلا مشتركا للعمال في منطقتنا خاصة، وفي العالم برمته.

الثورة الشيوعية ترحب بجماهير اللاجئين. فالشيوعية ليست فقط نظاما اقتصاديا يؤمن للعاملين فيه كل حسب حاجاته، ويساهم فيه كل حسب طاقاته، بل هي قادرة على ضمان احتياجات جميع اللاجئين العائدين إلى فلسطين التاريخية، علما كذلك أن اللاجئين يشكلون بحد ذاتهم قوة ثورية شديدة البأس. اللاجئين، ولا سيما أولئك المقيمون في المخيمات، لا يخسرون أي شيء سوى قيودهم، وبعد الثورة الشيوعية سيكون بوسعهم التمتع بمستقبل أفضل بكثير. بناء عليه، يدعو حزب العمال التقدمي للاجئين الفلسطينيين المشتتين في مختلف أنحاء العالم إلى التمسك برباية الثورة الحمراء، والسير في صف واحد مع كافة العمال في كل فلسطين والمنطقة والعالم نحو غد شيوعي خال من الاستغلال والقمع والكرت!

إننا نؤمن بعالم واحد، وبطبقة عمال واحدة، وبحزب عمال تقدمي واحد. نحن من أجل ثورة شيوعية عالمية للطبقة العاملة تضع حدا للتطرف القومي والرأسمالية والتفرقة بين الجنسين والعنصرية والأبرتهديد. يا عمال العالم اتحدوا!

حزب العمال التقدمي

الشيوعي الثوري

p.workers.p@gmail.com

WWW.PLP.ORG